

إطار تقييم جودة البيانات، يوليو 2003



صندوق النقد الدولي  
إدارة الإحصاءات

إطار تقييم جودة البيانات  
لأغراض إحصاءات الحسابات القومية

**Data Quality Assessment Framework (DQAF)**  
**for**  
**National Accounts Statistics**

مسؤول الاتصال في صندوق النقد الدولي بشأن هذا الإطار:  
قسم القطاع الحقيقي  
صندوق النقد الدولي

700 19<sup>th</sup> Street N. W.  
Washington, D.C. 20431

فاكس: (202) 623-6028  
بريد إلكتروني: [realsta@imf.org](mailto:realsta@imf.org)

الصفحة	المحتويات
ج.....	مقدمة
ج.....	ألف- الغرض من الإطار
ج.....	باء- هيكل الإطار
د.....	جيم- محتوى الإطار
1.....	صفر- الشروط الأساسية للجودة
1.....	صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
4.....	صفر-2 الموارد
6.....	صفر-3 الصلة
7.....	صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة
9.....	1- ضمانات الموضوعية
9.....	1-1 الكفاءة المهنية
11.....	2-1 الشفافية
13.....	3-1 المعايير الأخلاقية
14.....	2- سلامة المنهجية
14.....	1-2 المفاهيم والتعاريف
14.....	2-2 النطاق
17.....	3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي
18.....	4-2 أساس القيد
20.....	3- الدقة والموثوقية
20.....	1-3 البيانات المصدرية
25.....	2-3 تقييم البيانات المصدرية
26.....	3-3 الأساليب الإحصائية
33.....	4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها
34.....	5-3 دراسة التعديلات
35.....	4- المنفعة
35.....	1-4 الدورية والحدثة
36.....	2-4 الاتساق
38.....	3-4 سياسة وممارسات التعديل
39.....	5- سهولة الاطلاع
39.....	1-5 سهولة الاطلاع على البيانات
41.....	2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية
42.....	3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين
ز.....	إطار ألف- الهيكل المتدرج لإطار تقييم جودة البيانات

## إطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات الحسابات القومية

### مقدمة

#### ألف- الغرض من الإطار

أهم أغراض هذا الإطار هو تقديم هيكل مرن لتقييم إحصاءات الحسابات القومية (التي يشار إليها في الإطار بالإحصاءات) تقييماً كفيماً.

ويمكن استخدام هذا الإطار في سياقات مختلفة، منها:

- المراجعات التي تجرى في سياق أعمال الصندوق القطرية، مثل وحدة البيانات النموذجية لتقارير صندوق النقد الدولي المعنية بمراجعة المعايير والمواثيق (ROSCs) والمساعدة الفنية والرقابة؛
- التقييمات الذاتية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية وغيرها من الأجهزة المنتجة للبيانات؛
- التقييمات التي تجريها فئات أخرى من مستخدمي البيانات، من أمثال الأطراف المشاركة في السوق المالية.

#### باء- هيكل الإطار

يقدم إطار تقييم جودة البيانات تغطية شاملة لمختلف جوانب جودة جمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ويأخذ الإطار من حيث تنظيمه شكل هيكل متدرج ينطلق من التفاصيل المجردة/العامة إلى التفاصيل الملموسة/المحددة.

ويغطي المستوى الأول الشروط الأساسية للجودة وأبعادها الخمسة: ضمانات الموضوعية، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، والمنفعة، وسهولة الاطلاع. ويتفرع كل واحد من هذه الشروط الأساسية والأبعاد الخمسة إلى عناصر (مستوى الرقمين) ومؤشرات (مستوى الثلاثة أرقام)<sup>1</sup>. وفي المستوى التالي، يجري تناول القضايا المحورية التي تختص بإعداد إحصاءات الحسابات القومية. وتحت كل قضية محورية، ترد نقاط أساسية تعرف جوانب الجودة التي قد ينظر فيها عند تناول القضايا المحورية. والقصد من النقاط الأساسية أن تكون إرشادية وليست مستقيضة.

ويقدم الإطار "ألف" صورة للهيكل المتدرج المستخدم في هذا الإطار.

#### جيم- محتوى الإطار

يرد أدناه وصف للعناصر والمؤشرات ضمن الأبعاد الخاصة بكل منها.

**صفر- الشروط الأساسية للجودة:** على الرغم من أن هذه الشروط ليست في ذاتها بُعداً من أبعاد الجودة، فإن هذه المجموعة من "مؤشرات الجودة" تنطوي على عناصر ومؤشرات لها دور بالغ الأهمية كشروط أساسية – أو شروط مؤسسية مسبقة – لجودة الإحصاءات. ويلاحظ أن التركيز يكون على الجهاز ذاته، كأن يكون

<sup>1</sup> تشيع المستويات الثلاثة الأولى في الأطر الأخرى لتقييم جودة البيانات التي وضعت لتقييم مجموعات البيانات. وقد استخدم هذا التصميم لكي يضمن التقييم الموحد والمنهجي لجميع مجموعات البيانات. وقد تم حتى الآن إعداد أطر إحصاءات الحسابات القومية، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار المنتجين، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات فقر الدخل.

أحد مكاتب الإحصاءات الوطنية أو البنوك المركزية أو الوزارات/الدوائر. وتغطي هذه الشروط الأساسية العناصر التالية:

- 1- صفر- البيئة القانونية والمؤسسية
- 2- صفر- الموارد المتاحة للبرنامج الإحصائي
- 3- صفر- الصلة
- 4- صفر- عناصر أخرى لإدارة الجودة

**1- ضمانات الموضوعية:** يتعلق هذا البعد بالتقيد بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات وإعدادها ونشرها. ويتضمن هذا البعد الترتيبات المؤسسية التي تضمن الكفاءة المهنية في مجال السياسات والممارسات الإحصائية، والشفافية، والمعايير الأخلاقية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد من أبعاد الجودة هي كما يلي:

- 1-1 الكفاءة المهنية
- 2-1 الشفافية
- 3-1 المعايير الأخلاقية

**2- سلامة المنهجية:** يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن الأساس المنهجي لإنتاج الإحصاءات يتعين أن يكون سليماً، وأن هذا يمكن تحقيقه باتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. ويختص هذا البعد بالضرورة بمجموعات بيانات محددة، مما يعكس وجود منهجيات تختلف باختلاف مجموعات البيانات. وينطوي هذا البعد على أربعة عناصر كما يلي:

- 1-2 المفاهيم والتعاريف
- 2-2 النطاق
- 3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي
- 4-2 أساس القيد

**3- الدقة والموثوقية:** يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن المخرجات الإحصائية تصور بالقدر الكافي واقع الاقتصاد المعني. ويختص هذا البعد أيضاً ببيانات محددة، مما يعكس المصادر المستخدمة ومعالجتها. وتغطي العناصر الخمسة لهذا البعد ما يلي:

- 1-3 البيانات المصدرية
- 2-3 تقييم البيانات المصدرية
- 3-3 الأساليب الإحصائية
- 4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها
- 5-3 دراسة التعديلات

**4- المنفعة:** يتصل هذا البعد بضرورة نشر الإحصاءات بوتيرة دورية ملائمة في الوقت المناسب، وكذلك اتساق البيانات داخل كل مجموعة بيانات ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى واتباع سياسة المراجعة الدورية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد هي كما يلي:

- 1-4 الدورية والحدثة
- 2-4 الاتساق
- 3-4 سياسة وممارسات التعديل

**5- سهولة الاطلاع:** يتصل هذا البعد بضرورة عرض البيانات والبيانات الوصفية بطريقة واضحة ومفهومة وعلى أساس سهولة توافرها وحيادها، وأن تكون البيانات الوصفية حديثة وذات صلة، وكذلك إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة. ولهذا البعد ثلاثة عناصر هي كما يلي:

- 1-5 سهولة الاطلاع على البيانات

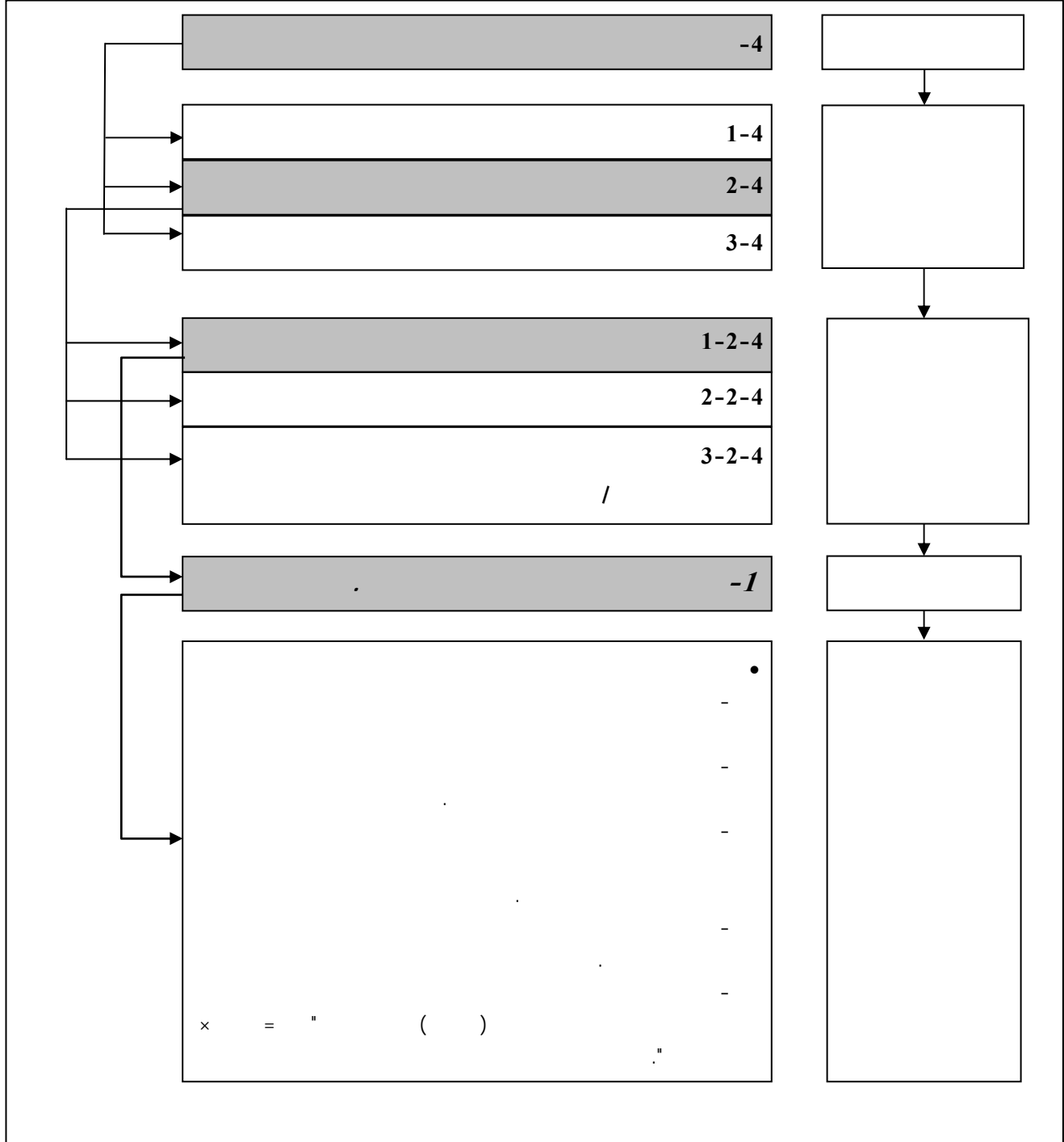
د

سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية 2-5

تقديم المساعدة للمستخدمين 3-5

الإطار ألف: الهيكل متدرج المستويات لإطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات الحسابات القومية، يوليو 2003: مثال

يوضح الشكل أدناه، باستخدام المنفعة كمثل على أحد أبعاد الجودة، كيفية تحديد الإطار لثلاثة عناصر تدل على الجودة. وضمن عنصر الاتساق، وهو أحد تلك العناصر، يحدد الإطار بعد ذلك ثلاثة مؤشرات. وعلى وجه التحديد، فإن القضايا المحورية لكل مؤشر تتم معالجتها من خلال نقاط أساسية قد ينظر فيها عند تحديد الجودة.



## صفر- الشروط الأساسية للجودة

### صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية

- وجود بيئة داعمة للإحصاءات .

### صفر-1-1 التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

#### 1- النص الواضح على المسؤولية الأساسية عن جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

- وجود قانون مثل القانون الإحصائي أو أي نص رسمي آخر (مثل بروتوكول فيما بين الأجهزة أو مرسوم تنفيذي أو تشريع فوق القومي) يسند إلى جهاز واحد (أجهزة) المسؤولية الأساسية وكذلك السلطات المتعلقة بإعداد الإحصاءات ومعالجتها ونشرها .
- اتساق ترتيبات العمل مع هذا التكليف بالمسؤولية .
- وجود ترتيبات لتشجيع اتساق الطرق والنتائج إذا كان هناك أكثر من جهاز منتج للبيانات يشترك في إنتاج أجزاء من الإحصاءات .
- النجاح في حل أو تسوية مسألة أوجه التعارض أو أوجه التعارض المحتملة بين السلطة القانونية التي يستند إليها إنتاج الإحصاءات من جانب والقوانين أو النصوص الأخرى (مثل قانون الاطلاع على المعلومات أو قوانين السرية المصرفية) من جانب آخر بدون إعاقة إنتاج البيانات بشكل مؤثر .

### صفر-1-2 كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الأجهزة المنتجة لها.

#### 1- وجود ترتيبات أو إجراءات لتيسير تبادل البيانات والتنسيق بين الجهاز (الأجهزة) المسند إليه (إيها) المسؤولية الأساسية لإعداد الإحصاءات وغيره من الأجهزة المنتجة للبيانات .

- وجود إجراءات لتحقيق تدفق البيانات المصدرية (البيانات الإدارية وبيانات المسوح أيضا على سبيل المثال) تدفقا فعالا في الوقت المناسب إلى الجهاز (الأجهزة) المنتجة للبيانات .
- الحفاظ على التواصل مع الأجهزة الأخرى المنتجة للبيانات (مثلا من خلال اجتماعات وحلقات تطبيقية دورية) لتعزيز الفهم السليم لشروط البيانات، وتقادي ازدواج الجهود ومراعاة عبء الإبلاغ بالبيانات (مثلا من خلال مناقشة التغيرات التي تطرأ على العمليات الإدارية قبل أن تقع).

### صفر-1-3 سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية.

#### 1- ضمان الحفاظ على سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وإعلان هذا الضمان على نطاق واسع.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر ينص على أن معاملة البيانات الفردية بسرية وعدم جواز الإفصاح عنها أو استخدامها لغير الأغراض الإحصائية إلا إذا كانت هناك موافقة كتابية على الإفصاح .

- إبلاغ الجهات المبلغة بالبيانات، في حالة المسوح والاستفسارات الإحصائية الأخرى، بحقوقها وواجباتها فيما يتعلق بتقديم المعلومات وبأن البيانات التي تقوم بإبلاغها سوف تستخدم بغرض إنتاج الإحصاءات.

## 2- وجود إجراءات لمنع الإفصاح عن بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ.

- وجود قواعد ولوائح تنظيمية لمنع الإفصاح تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية.

- قصر الاطلاع على البيانات الفردية على العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامهم الإحصائية.

- استخدام قواعد خاصة لتجميع البيانات لتفادي الإفصاح عن المتبقي عند نشر مجملات المسح أو أي بيانات سرية أخرى.

- قيام العاملين بمراجعة جميع البيانات المعدة لكشف أي احتمال إفصاح غير مباشر عن بيانات فردية وتصميم الجداول والمخرجات بطريقة تمنع الإفصاح عن تلك البيانات.

- حماية سرية البيانات الفردية (على سبيل المثال من خلال جعل كل السجلات غفلا من الأسماء أو التأكد من أن الاطلاع على البيانات تحكمه نصوص السرية) حيثما تكون سجلات الوحدات متاحة للاطلاع عليها (للأغراض البحثية مثلا).

- الحفاظ على سرية البيانات بالطريقة المناسبة أثناء التخزين وأثناء عملية إعدام السجلات.

- اتخاذ خطوات لتأمين مقار الأجهزة المنتجة للبيانات وشبكات الحاسب الآلي لديها لمنع الاطلاع على البيانات الفردية بدون تصريح.

## صفر-1-4 ضمان الإبلاغ الإحصائي من خلال التفويض القانوني و/أو التدابير التي تشجع الاستجابة عند طلب البيانات.

### 1- وجود قانون أو نص رسمي آخر يقضي بالإبلاغ بالمعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات.

- تخويل الجهاز المنتج للبيانات السلطة القانونية لجمع البيانات المطلوبة لإعداد الإحصاءات.

- اتساق أنشطة جمع البيانات مع السلطة القانونية.

- فعالية الجزاءات التي تفرض لعدم الامتثال (بما في ذلك عدم دقة الإبلاغ) كأداة ردع، إذا كان الإبلاغ بالبيانات إجباريا، حتى إن لم تكن هناك حاجة للجوء إلى تلك الأحكام إلا نادرا.

### 2- وجود آليات أخرى للنص على الإبلاغ الملائم بالبيانات لإعداد الإحصاءات.

- نظر الأجهزة المنتجة للبيانات بعناية في عبء الإبلاغ (مثلا بالاجتهاد في اتباع وسائل بديلة للحصول على البيانات، ووضع الأسئلة بما يوافق مصطلحات الجهات القائمة بالإبلاغ ونظم إمساك السجلات لديها،

وتوخي العناية في تصميم المسوح الجديدة، والمتابعة الدقيقة لعبء الإبلاغ، والتقييم الدوري للمسوح (الحالية).

- تقديم المساعدة من الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الجهات المبلغة في استكمال النماذج وتقديمها (مثل إتاحة نقطة اتصال).
- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى ضمان تحقيق التعاون بخلق سمعة طيبة (مثلا عن طريق تسجيل شكاوى الجهات المبلغة ومعالجتها، وتحديد الغرض من جمع البيانات، والتعريف بالإجراءات المتخذة لتخفيف عبء الإبلاغ، وتعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات ذات الجودة العالية، وتوفير البيانات للجهات المبلغة عند الطلب).

## صفر-2 الموارد

-تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الإحصائية.

صفر-2-1 تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية.

### 1- كفاية الموارد البشرية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- كفاية عدد العاملين بشكل عام للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة مؤهلات العاملين للقيام بالمهام المطلوبة مع الحفاظ على مهاراتهم وتطويرها للقيام بتلك المهام.
- الاحتفاظ بمجموعة أساسية من العاملين الحاصلين على التدريب الكافي والحفاظ على معدل دوران معقول للعاملين.
- ملائمة مستويات الأجور لطبيعة العمل وتمتعها بميزة تنافسية في ظل ظروف الإدارة العامة في البلد المعني.

### 2- كفاية الموارد الحاسوبية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- تخصيص موارد كافية وبذل أقصى جهد بشكل عام لتحقيق استفادة كاملة من إمكانيات التكنولوجيا الحاسوبية الفعالة لإعداد السلاسل الإحصائية ونشرها.
- فعالية مجموعات برامج الكمبيوتر المستخدمة لإعداد السلاسل الإحصائية وتحليلها، وتحديث مجموعات البرامج تلك دوريا وتطويرها بشكل جيد للقيام بالمهام القائمة والمستجدة.
- توزيع الأجهزة بالشكل الملائم لتيسير كفاءة جمع البيانات ومعالجتها وإدارة قواعد البيانات.
- توفير الحماية الملائمة لأجهزة الحاسب الآلي، بسبل من بينها تقديم نظم دعم بديلة للطوارئ لاسترداد السلاسل والتحديثات الإحصائية في حالات الكوارث الطبيعية والحوادث وغيرها من الأحداث غير المعتادة.

### 3- كفاية التسهيلات المادية والموارد الأخرى للقيام بالمهام المطلوبة.

- توفير تجهيزات ملائمة للعمل في مباني المكاتب (مثل الإضاءة والتدفئة والتبريد).
- ملائمة الأثاث والمعدات المكتبية (مثل المكاتب والمقاعد وخزانات حفظ الملفات والهواتف والمعدات المرتبطة بها) للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة ترتيبات النقل (المخصصة لجمع البيانات على سبيل المثال).

### 4- كفاية التمويل المخصص لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- التأكد بقدر معقول من توافر التمويل للاحتياجات المحددة للبرنامج الإحصائي.
- توفير معلومات واضحة من خلال ممارسات وضع الميزانية للسلطات التي تقوم بالتمويل (مثلا عند مراجعة أولويات التحسينات أو الاستقطاعات أو الزيادة في عناصر معينة في البرامج).
- قابلية الأفق الزمني للتمويل للتخطيط لعمليات التطوير الإحصائي (مثل امتداده على فترة من سنتين إلى ثلاث سنوات).

### صفر-2-2 تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد

#### 1- ضمان الإدارة لكفاءة استخدام الموارد.

- إجراء مراجعات دورية لأداء العاملين.
- السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة من خلال المراجعات الدورية لإجراءات عمل مثل السعي لتحقيق مردودية التكاليف في تصميم المسوح قياسا إلى الأهداف، وتشجيع اتساق المفاهيم والتصنيف وغيره من المنهجيات المستخدمة في مجموعات البيانات.
- سعي الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الاستفادة عند الضرورة من مساعدة الخبراء الخارجيين لتقييم المنهجيات الإحصائية ونظم إعداد الإحصاءات.

#### 2- تطبيق ممارسات لتحديد التكلفة ووضع الميزانيات وتوافر معلومات كافية من خلال تلك الممارسات للإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة.

- القياس الدوري للموارد المستخدمة لإعداد الإحصاءات (تحديد التكلفة) ومقارنتها بالبرامج الإحصائية الأخرى.
- استخدام إجراءات وضع الميزانية للمساعدة على تخصيص الموارد.

#### صفر-3 الصلة

- الإحصاءات تغطي المعلومات المهمة عن المجال المعني.

#### صفر-3-1 مراقبة صلة الإحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتها العملية في الوفاء بها.

## 1- اتخاذ إجراءات محددة لضمان وفاء الإحصاءات الحالية باحتياجات مستخدمي البيانات.

- استشارة و/أو إحاطة مستخدمي البيانات علماً بجوانب محددة من البيانات الحالية (مثل فائدتها من حيث التفاصيل والدورية والحدثة) من خلال المسوح أو النشرات أو الحلقات الدراسية، مع السعي بجدية للحصول على ردود أفعالهم (مثلاً عن طريق توفير عنوان بريد إلكتروني).

## 2- وجود آليات لتحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

- وجود عملية تشاور تتم على نحو منظم ودوري (على سبيل المثال، بين لجنة استشارية أو مجموعات عمل تمثل مستخدمي البيانات) والدوائر/الوزارات المسؤولة عن وضع السياسات وغيرها من مستخدمي البيانات الرئيسيين، بما في ذلك الأكاديميون والصحافة و/أو غيرهم من ممثلي القطاع الخاص، لمراجعة فائدة الإحصاءات الموجودة وتحديد احتياجات البيانات التي تنشأ مع الوقت.
- مشاركة الأجهزة المنتجة للبيانات بصورة منتظمة في الاجتماعات والحلقات الدراسية الإحصائية التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات المهنية (مثل المعهد الإحصائي الدولي (ISI) والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS)).
- قيام الأجهزة المنتجة للبيانات بدراسات للمساعدة على تحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

## صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة - الجودة هي حجر زاوية في العمل الإحصائي

## صفر-4-1 تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة.

### 1- إقرار المنظمة بجميع وحداتها بأن الجودة تبني الثقة، ومن ثم فهي تمثل حجر زاوية في العمل الإحصائي.

- اهتمام الإدارة بجميع أبعاد جودة البيانات وتشجيعها للاهتمام المشترك بالجودة في جميع وحدات المنظمة (بتركيز بيان التعريف بمهمة الإدارة المعنية على أهمية الجودة وخضوع المديرين للمساءلة عن تحقيقها على سبيل المثال).
- تركيز برامج تدريب العاملين على أهمية الجودة وتوضيح كيفية تحقيقها للعاملين.
- توفير المنظمة لبنية تحتية للجودة بإدراك المفاضلات ووفورات الحجم والعلاقات المتبادلة بين مجموعات البيانات.
- قيام المنظمة بتطبيق عمليات أو أنشطة معترف بها خارجياً تركز على الجودة (مثل إدارة الجودة الشاملة، وشهادة أيزو 9000 (ISO 9000)، ومبادرات الجودة في إطار النظام الإحصائي الأوروبي، والتقييمات المستقلة).

- إتاحة المعلومات للجمهور بشأن التزام المنظمة بالجودة، بما في ذلك معلومات عن المفاضلات التي تؤثر على برنامج العمل الإحصائي.

#### صفر-4-2 تطبيق عمليات لمراقبة جودة البرنامج الإحصائي.

##### 1- تطبيق إجراءات لتحقيق المراقبة والمراجعة النظامية للجودة.

- تطبيق عمليات المراقبة لاطلاع المديرين على تحقق الجودة في الأنشطة الإحصائية القائمة (على سبيل المثال، معدلات الاستجابة ومعدلات مراجعة البيانات، وتاريخ التعديل، ومدى حداثة التقييمات).
- قدرة الجهات المسؤولة عن إعداد الإحصاءات على الحصول على إرشادات متخصصة بشأن جودة إحصاءاتها واستراتيجيات تحسين إنتاج البيانات.
- إجراء مراجعات دورية لتحديد الخطوات اللازمة للمحافظة على متطلبات الجودة.

#### صفر-4-3 تطبيق عمليات تتناول اعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الإحصائي

##### 1- مراعاة مسائل الجودة (بما في ذلك المفاضلات الضمنية والصريحة بين أبعاد الجودة) عند تخطيط البرنامج الإحصائي.

- معالجة مسائل تتعلق بالجودة، كالمسائل التالية، بصراحة وأخذها في الحسبان في عملية تخطيط برنامج العمل:
  - تحسينات الجودة التي يتم تحديدها أثناء المراقبة المستمرة وفي المراجعات الدورية؛
  - ردود الأفعال الواردة من مستخدمي البيانات بشأن معايير الجودة واحتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت؛
  - المفاضلات بين أبعاد الجودة (مثل توافر الموارد، وحسن التوقيت، والدقة/الموثوقية).

##### 1- ضمانات الموضوعية

الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

##### 1-1 الكفاءة المهنية

- استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية.

##### 1-1-1 إنتاج الإحصاءات على أساس من التجرد

##### 1- توافق شروط أو ظروف إنتاج الإحصاءات مع الاستقلالية المهنية.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر يدعم الاستقلالية المهنية عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
  - معالجة الحاجة العامة إلى تمتع الأجهزة المنتجة للبيانات بالاستقلالية المهنية (مثل النص بوضوح على الاستقلالية المهنية في الاضطلاع بالوظائف الإحصائية والتسليم بأهمية الاستقلالية المهنية)؛
  - منع تدخل الجهات الأخرى، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، في إعداد و/أو نشر المعلومات الإحصائية؛

- ضمان دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها (مثل عدم تزامن مدة الولاية عادة مع مدة ولاية الحكومة القائمة؛ وتعيين أو إقصاء رئيس الجهاز من خلال إجراءات تتسم بالشفافية مع التركيز على المؤهلات والأداء المهنيين).

- في حالة عدم وجود أي قانون أو نص رسمي يدعم الاستقلالية الرسمية،
- الإقرار الواضح بأهمية تقاليد أو ثقافات الكفاءة المهنية لموثوقية النتائج الإحصائية (مثل فهم الآخرين، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، لأهمية عدم التدخل)؛
- دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها.

## 2- تشجيع الكفاءة المهنية ودعمها بهمة داخل المنظمة.

- استناد التعيين والترقية إلى الاستعداد و/أو الخبرة المناسبة في مجال الإحصاءات (مثل مجال أساليب اختيار العينات أو المجال موضوع البحث).
- توفير التدريب المنهجي (بالاستعانة بالخبراء الداخليين والخارجيين) والتدريب أثناء الخدمة على المنهجية وأساليب إعداد البيانات، بما في ذلك المشاركة في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والحلقات التدريبية التطبيقية التي ترتبها المنظمات الإقليمية والدولية لإثراء المعرفة بالممارسات الإحصائية وتوفير سهولة الاطلاع على الدراسات المتخصصة.
- وجود عمليات وأنشطة في مكان العمل تشجع ثقافة الكفاءة المهنية (مثل طريق الإجازة المهنية المتخصصة للعاملين، ومراجعة النظراء للعمل الإحصائي، وتقدير مؤلفي دراسات المنهجية، وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات، والدعم المؤسسي للأجهزة المتخصصة).
- تشجيع البحوث والتحليلات (بما في ذلك ما يتناول مبررات اختيار المنهجيات) ونشرها شريطة الخضوع للمراجعة الداخلية وغيرها من العمليات الرامية إلى الحفاظ على سمعة الجهاز المعني من حيث الكفاءة المهنية.

### 2-1-1 الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ قرارات النشر

- 1- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار مصادر البيانات والأساليب الإحصائية.
- الاستناد في اختيار البيانات المصدرية (مثلا من خلال المفاضلة بين المسوح، أو بين المسوح والسجلات الإدارية أو بين جمع البيانات والسجلات الإدارية) إلى أهداف القياس واحتياجات البيانات.
- 2- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشر.
- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات نشر البيانات.
- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات بشأن توقيت النشر ووسائل الإعلام والجوانب الأخرى للنشر.

### 1-1-3 تخويل الكيان الإحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.

#### 1- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بالتعقيب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها.

- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى تقادي التفسير الخاطئ للإحصاءات أو سوء استخدامها وذلك بتقديم مواد تفسيرية أو عقد اجتماعات إعلامية (مع وسائل الإعلام مثلا).
- وجود سياسة رسمية أو تقاليد راسخة للتعامل مع التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.
- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بما يلي:
  - مراقبة التغطية الإعلامية لبياناته (خدمة توفير "القصاصات الصحفية")،
  - التعقيب العلني وفي الوقت المناسب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها في وسائل الإعلام أو أي منتديات أخرى.

### 2-1 الشفافية

– شفافية السياسات والممارسات الإحصائية.

#### 1-2-1 السماح باطلاع الجمهور على شروط جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

#### 1- توافر معلومات للجمهور عن شروط إعداد السلاسل الإحصائية ونشرها، بما في ذلك الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها، وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ، وغير ذلك من السمات الأساسية.

- اقتباس مواد مأخوذة من القانون الإحصائي، وغيره من الوثائق ذات الصلة بشأن شروط إعداد الإحصاءات الرسمية، ونشر تلك المواد في مطبوعات الجهاز المعني و/أو موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت. وقد تشير تلك الشروط إلى الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وغير ذلك من السمات الأساسية (مثل مدونات قواعد السلوك التي يتم بموجبها إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها، وعملية الموافقة على نشر البيانات، وإجراءات تعيين رئيس الجهاز المنتج للبيانات وإقصائه).
- قيام الجهاز المنتج للبيانات بجهود نشطة ومستمرة من خلال الخطب العامة وغيرها من التجمعات للتعريف بالشروط التي يعمل بموجبها.
- تحديد المصدر الذي يمكن الحصول منه على مزيد من المعلومات عن جهاز إنتاج البيانات ومنتجاته في المطبوعات الإحصائية.

#### 2-2-1 التحديد العلني للجهات الحكومية المصرح لها بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

#### 1- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها من حيث من يحق لهم الاطلاع على الإحصاءات والفترة الزمنية التي يمكنهم خلالها الاطلاع عليها قبل النشر.

### 1-2-3 الإشارة الواضحة لمنتجات الهيئات/الوحدات الإحصائية باعتبارها صادرة عنها.

- 1- التحديد الواضح للمنتجات الإحصائية حتى يكون الجمهور على علم بمسؤولية جهاز إنتاج البيانات.**
- التحديد الواضح للبيانات المنشورة على الجمهور باعتبارها البيانات الصادرة عن جهاز إنتاج البيانات (مثل الاسم والشعار والعلامة المميزة).
  - تحديد الجزء الذي يكون جهاز إنتاج البيانات مسؤولاً عنه في حالة المنشورات المشتركة (مثل التمييز بوضوح بين الإحصاءات وتفسير السياسات).
  - طلب جهاز إنتاج البيانات عزو إحصاءاته إليه عند اقتباسها.

### 1-2-4 إصدار إشعار مسبق بأي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

- 1- اطلاع مستخدمي الإحصاءات مسبقاً على أي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.**
- إشعار الجمهور مسبقاً (مثلاً عن طريق مقالات في النشرات، أو الاجتماعات الإعلامية، أو النشرات الصحفية) عند إدخال تغييرات رئيسية على المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

### 1-3-3 المعايير الأخلاقية

– استرشاد السياسات والممارسات بالمعايير الأخلاقية.

### 1-3-1 وجود مبادئ توجيهية لسلوك العاملين ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة.

- 1- إعداد مجموعة واضحة من المعايير الأخلاقية.**
- وجود مبادئ توجيهية واضحة تحدد السلوك السليم في حالة تعرض الجهاز المنتج للبيانات أو العاملين فيه لأي تضارب محتمل بين المصالح.
  - وجود مبادئ توجيهية واضحة تربط بين الأخلاقيات والعمل الذي يقوم به العاملون (مثلاً فيما يتعلق بتحاشي سوء استخدام الإحصاءات وسوء عرضها (راجع أيضاً البند 1-1-3)).
  - وجود ثقافة قوية محافظة على المعايير الأخلاقية تنبسط التدخل السياسي.

### 2- اطلاع العاملين على المعايير الأخلاقية.

- إقرار الإدارة بدورها كمثال يحتذى به وحرصها على اتباع المعايير.
- اطلاع العاملين الجدد على المعايير عند انضمامهم للهيئة المعنية.

- تذكير العاملين بالمعايير بصفة دورية (مثلا في التدريب الذي يحصلون عليه، وفي التعامل التي تصدر لهم، أو عن طريق مطالبة العاملين بصفة دورية بالتأكيد مجددا على الممارسات الأخلاقية، أو التقيد بسياسة منع تضارب المصالح).

## 2- سلامة المنهجية

اتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات.

يتم تقييم بعد السلامة المنهجية على أساس المبادئ التوجيهية الموضحة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو النظام الأوروبي للحسابات لعام 1995. ويعتبر نظام الحسابات القومية لعام 1993 والنظام الأوروبي للحسابات لعام 1995 بديلين يستعاض عن أي منهما بالآخر حيثما ترد الإشارة في هذه الوثيقة إلى نظام الحسابات القومية لعام 1993.

## 1-2 المفاهيم والتعاريف

- توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع الأطر الإحصائية المتعارف عليها دوليا.

1-1-2 توافق المفاهيم والتعاريف التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا

1- توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة في إعداد السلاسل الإحصائية بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- اتباع نظام الحسابات القومية لعام 1993 كإطار عام لإعداد إحصاءات الحسابات القومية.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن المفاهيم والتعاريف المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

## 2-2 النطاق

- توافق النطاق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1- تغطية نطاق إحصاءات الحسابات القومية للحسابات/المجملات الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- الإعداد المنتظم لجدول وحسابات نظام الحسابات القومية لعام 1993 التي حددها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (ISWAGNA) باعتبارها الحد الأدنى لشروط تطبيق ذلك النظام، كما هي مدرجة أدناه:
  - القيمة المضافة السنوية وإجمالي الناتج المحلي السنوي بالأسعار الجارية والثابتة موزعين حسب النشاط.
  - النفقات السنوية من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة.
  - مكونات القيمة المضافة السنوية بالأسعار الجارية موزعة حسب النشاط.
  - تسلسل الحسابات ذات التأثير السنوية فيما يتعلق بمجموع الاقتصاد (حتى الحساب المالي).

- حسابات بقية العالم السنوية (حتى صافي الإقراض).

- الإعداد المنتظم لجداول وحسابات نظام الحسابات القومية 1993 التي حددها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية كجداول وحسابات موصى بها لتطبيق ذلك النظام، كما هي مدرجة أدناه:
- بيانات القيمة المضافة ربع السنوية وإجمالي الناتج المحلي ربع السنوي بالأسعار الجارية والثابتة موزعة حسب النشاط.
- بيانات النفقات ربع السنوية من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة.
- جداول العرض والاستخدام السنوية.

## 2- تعيين حدود الوحدات التي يتألف منها الاقتصاد وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993.

- إدراج ما يلي على وجه الخصوص كجزء من الاقتصاد المعني:
- الجيوب الإقليمية المقيمة الموجودة وجوداً مادياً في بقية العالم.
- المناطق الحرة/المخازن الجمركية/المصانع التي تديرها مشروعات خارجية (أوفشور) وتكون خاضعة للمراقبة الجمركية.
- العمال الذين يعملون جزءاً من السنة في بلد آخر.

## 3- توافق حدود الإنتاج مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- دخول البنود التالية، على وجه الخصوص، في النطاق لأغراض قياس المخرجات<sup>2</sup>:
- إنتاج جميع السلع للحساب الذاتي بغرض الاستهلاك النهائي الذاتي.
- نشاط البحث والتطوير للحساب الذاتي.
- مخرجات السلع الموجهة لتكوين رأس المال الثابت للحساب الذاتي.
- استكشاف المعادن.
- إنتاج الأعمال الترويحية أو الأدبية أو الفنية الأصلية.
- إنتاج مجموعات برامج الكمبيوتر.
- المخرجات غير القانونية المباعة لمشتريين راغبين في شرائها.

## 4- توافق حدود مخزونات الأصول مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- دخول البنود التالية، على وجه الخصوص، في النطاق لأغراض تقرير حدود مخزونات الأصول<sup>3</sup>:

- من بين الأصول الملموسة:
- الأصول المرتبطة بالدفاع التي يمكن استخدامها لأغراض مدنية.
- النفائس والآثار التاريخية.
- الأعمال الزراعية قيد الإنجاز.

- ومن بين الأصول الملموسة:
- استكشاف المعادن (سواء نجح أم لا).

<sup>2</sup> بصرف النظر عن التغطية المتحققة بالفعل.

<sup>3</sup> بصرف النظر عن التغطية المتحققة بالفعل.

- مجموعات برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات (المشترأة أو المطورة داخليا) الخاصة بتطبيقات النظم والمعايير.
- الأعمال الترويجية أو الأدبية أو الفنية الأصلية
- الكيانات المشمولة ببراءة اختراع.
- عقود التأجير وغيرها من العقود القابلة للنقل (مثل الشهرة التجارية المشترأة).
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن النطاق المذكور أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

### 3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي

– توافق نظم التصنيف والتقسيم القطاعي مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1-3-2 اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1-1 توافق التصنيف والتقسيم القطاعي المستخدمين في إعداد الحسابات القومية عموما مع النظم الموصى بها دوليا.

- اتباع نظام الحسابات القومية لعام 1993 في تصنيف ما يلي:
  - الوحدات المؤسسية.
  - المعاملات.
  - التدفقات الأخرى.

- استخدام التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) أو التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية (NACE) أو تصنيف وطني متوافق للصناعات (مشتق أو ذي صلة على سبيل المثال) من أجل تصنيف النشاط الاقتصادي الرئيسي (أو الصناعة الرئيسية) للمنشآت والمشروعات المعنية.

- استخدام نظام التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) أو تصنيف المنتجات حسب النشاط (CPA) أو تصنيف وطني متوافق للمنتجات (مشتق أو ذي صلة على سبيل المثال) من أجل تصنيف المنتجات.

- استخدام تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) في تصنيف استهلاك الأسر.

- استخدام تصنيف وظائف الحكومة (COFOG) في تصنيف وظائف الحكومة.

- المراجعة المستمرة للانحرافات عن نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-1-2).

### 4-2 أساس القيد

– تقييم الأرصدة والتدفقات وقيدتها طبقا للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1-4-2 استخدام أسعار السوق لتقييم التدفقات والأرصدة.

## 1- توافقي قواعد التقييم المستخدمة في قيد التدفقات والأرصدة مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- تفضيل تقييم المخرجات السوقية بالأسعار الأساسية.
- وفي غياب ما سبق، وجوب تقييم المخرجات السوقية بأسعار المنتجين.
- تقييم المخرجات الموجهة للاستعمال الخاص بمكافئات أسعار السوق.
- إدراج ضرائب المبيعات وضرائب الإنتاج والاستهلاك المخصصة، في حالة فرضها، في تقييم الاستهلاك الوسيط.
- إدراج ضرائب القيمة المضافة، في حالة تطبيقها، في تقييم الاستهلاك الوسيط مع استبعاد الجزء المستقطع من تلك الضرائب.
- استبعاد جزء ضرائب القيمة المضافة المستقطع من تقييم الاستخدامات النهائية، في حالة انطباق ذلك.
- إجراء تصحيحات عند اكتشاف وجود أسعار تحويل.
- توافر معلومات التأمين والشحن في حالة واردات البضائع.
- تقييم مجموع الواردات والصادرات على الأساس "فوب".
- تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف الوسيط السائد عند إتمام المعاملة المعنية.
- إجراء التعديلات اللازمة في حالة وجود نظام يقوم على تعدد أسعار الصرف.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن التقييم المذكور أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

## 2-4-2 القيد على أساس الاستحقاق.

## 1- توافقي قواعد التوقيت المستخدمة في قيد التدفقات مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- قيد المعاملات والتدفقات على أساس الاستحقاق.
- قيد الأعمال قيد الإنجاز في الفترة التي يتم إنتاجها فيها.
- قيد المعاملات المتعلقة بالحكومة على أساس الاستحقاق، وعلى وجه الخصوص ما يلي:
  - الضرائب والإعانات على المنتجات.
  - النفقات.
  - الإيرادات.

- المراجعة المستمرة للانحرافات عن المحاسبة وفق أساس الاستحقاق المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-1-2).

### 3-4-2 اتساق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي عموما مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

#### 1-1 توافق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- قيد المعاملات التي تتم بين المنشآت التابعة لنفس المشروع على أساس إجمالي.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن القيد المذكور أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

#### 3- الدقة والموثوقية

سلامة البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية، وتصوير المخرجات الإحصائية للواقع بالقدر الكافي.

ينطبق بعد الدقة والموثوقية على التقديرات السنوية وربيع السنوية لإجمالي الناتج المحلي موزعا حسب النشاط وحسب فئات الإنفاق. ويتم تقييم التقديرات الموضوعية والأسعار الجارية ومقاييس الحجم.

#### 1-3 البيانات المصدرية

– كفاية البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات.

#### 1-1-3 جمع البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد.

- 1-1-3-1 ملاءمة برامج جمع البيانات المستخدمة لإعداد إحصاءات الحسابات القومية.
- المراجعة المستمرة لمصادر البيانات من أجل ضمان شمول برنامج جمع البيانات.
- كفاية مصادر البيانات المتعلقة ببرنامج جمع البيانات بوجه عام لإعداد إحصاءات الحسابات القومية.
- 2- جمع إحصاءات سنوية عن المشروعات/المنشآت عن طريق برنامج منظم للمسوح.
- وجود سجل شامل ويعكس أحدث التطورات يكون أساس المسوح بالعينة للمشروعات/المنشآت.
- وجود إجراءات ملائمة للتحديث المستمر للسجلات (بما في ذلك إضافة وحدات جديدة، وحذف وحدات انتهت وجودها وإثبات عمليات الدمج وتغيير النشاط).
- توافر أطر عينات شاملة وحديثة (مثل وجود قوائم تعداد تعكس أحدث التطورات بإضافة عمليات التسجيل الجديدة) في حالة عدم وجود سجل لمنشآت الأعمال.
- توافر إطار عينة مساحية إحصائية حديث.

- ضمان التمثيل السليم للمجتمع المستهدف عند تصميم العينة، وتقسيم المجتمع الإحصائي الداخل في النطاق إلى طبقات باستخدام متغيرات تزيد كفاءة التقديرات الرئيسية وتسمح بإعداد تقديرات فرعية (مثلاً، حسب الصناعة وحسب المنطقة الجغرافية).
  - التقييم المنتظم لعمليات اختيار العينات، خصوصاً فيما يتعلق بالمستويات المقبولة لأخطاء العينة، والتقييم المنتظم لطرق التقدير المتعلقة بمسوح العينة القائمة على الاحتمالات.
  - المراجعة والتحديث المنتظمين للقواعد المعيارية والأوزان الترجيحية الخاصة بالمجتمع الإحصائي المستخدمة في عملية التقدير.
  - وضع استبيانات المسوح وفق مبادئ تصميم سليمة (مثل إخضاع الاستبيانات للاختبار الميداني/ التجريبي، وإجراء دراسات الملاحظة (observation studies) أثناء تصميم استبيانات المسوح)، ومراجعة تلك الاستبيانات بانتظام لمراعاة الظروف المتغيرة، وإجراء اختبار قبلي للتغيرات المقترح إدخالها ضماناً للفعالية.
  - تصميم أدوات المسوح على نحو يحقق كفاءة تسجيل البيانات/معالجتها من أجل الحد من الأخطاء خارج المعاينة.
  - جمع القواعد المعيارية، أو جمع معلومات عن أطر أخرى، بتواتر كاف ضماناً لفعالية منهجية المسح.
  - دعم إطار المسح لعمليات جمع البيانات التكميلية للسماح بعمليات جمع المعلومات غير المنتظمة تساند عملية إعداد البيانات الرئيسية.
  - توافر تفاصيل في البيانات التي يتم جمعها تكفي لاشتقاق مجملات الحسابات القومية (وخصوصاً المخرجات والاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات).
- 3- إجراء مسوح الأسر على أساس منتظم.**
- إجراء مسوح دخل وإنفاق الأسر على أساس منتظم ومرة كل خمس سنوات على الأقل.
  - استناد مسوح الأسر إلى سجل حديث أو إلى إطار عينة مساحية جارٍ.
  - استخدام أساليب المعاينة العلمية ومعرفة احتمالات اختيار الأسر/الأفراد.
  - ضمان فعالية العينات متعددة المراحل والتقسيم إلى طبقات، إلى جانب الدوران المخطط لوحدة العينة بالنسبة للمسوح المتكررة، حيثما تستخدم تلك الأساليب.
  - التحديث المنتظم لعمليات اختيار العينات، خصوصاً فيما يتعلق بالمستويات المقبولة لأخطاء العينة، وتحسين نوعية عمليات اختيار العينات حيثما كان ذلك ضرورياً.
  - أخذ الاختلافات الموسمية في أنماط إنفاق الأسر في الحسبان عند تحديد توقيت مسوح الأسر.

- دعم إطار المسح لعمليات جمع بيانات تكميلية للسماح بجمع المعلومات بشكل غير منظم لتوسيع عملية جمع البيانات الرئيسية.
- شمول تغطية الوحدات المقيمة، أي تغطية جميع المقيمين أو، في حالة عدم توافر ذلك، استناد عمليات الاستبعاد إلى معايير لا تنتقص من تمثيل نتائج المسح وفائدتها (مثل قصر المسح على السكان المدنيين غير المشمولين بالإيواء في مؤسسات).
- شمول التغطية الجغرافية، أي تغطية البلاد المعني كاملاً أو، في حالة عدم توافر ذلك، تحديد عمليات الاستبعاد تحديداً ووضوحاً وعدم انتقاصها من تمثيل نتائج المسح وفائدتها.
- وضع استبيانات المسوح وفق مبادئ تصميم سليمة (مثل إخضاع الاستبيانات للاختبار الميداني/ التجريبي، وإجراء دراسات الملاحظة (observation studies) أثناء تصميم استبيانات المسوح)، ومراجعة تلك الاستبيانات بانتظام لمراعاة الظروف المتغيرة، وإجراء اختبار قبلي للتغيرات المقترح إدخالها ضمناً للفعالية.
- تصميم أدوات المسح لتحقيق الكفاءة في تسجيل البيانات/معالجة البيانات على نحو يقلص الأخطاء خارج المعاينة إلى أدنى حد ممكن.

#### 4- توافر إحصاءات شاملة عن مالية الحكومة بانتظام.

- شمول البيانات، على وجه الخصوص، لما يلي:
  - تشغيل الصناديق خارج الميزانية.
  - جميع النفقات المتعلقة بالدفاع.
  - عمليات الحكومات المحلية.
  - بيانات الأرصدة الرأسمالية.
- توافر بيانات لقياس المخرجات والاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال الثابت والإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي للخدمات.

#### 5- ملاءمة عمليات جمع البيانات استناداً إلى المصادر الإدارية للبيانات.

- ملاءمة البيانات الواردة من سجلات إدارية ومعرفة ثغراتها من حيث التفاصيل والتغطية وتسجيل تلك الثغرات.
- 6- إجراء مسح/تعدادات دورية (مرة كل فترة من سنتين إلى خمس سنوات) في حالة عدم وجود مسح سنوية.

- اتباع أساليب المسح السليمة (راجع البند 3-1-1-2).

#### 7- ملاءمة إحصاءات الأسعار المستخدمة في اشتقاق تقديرات الأسعار الثابتة.

- توافر إحصاءات الأسعار عند مستوى تفصيل كافٍ.

- اتساق إحصاءات الأسعار مع المتغيرات التي يجري تطبيق المخفض عليها من حيث مفهوم السعر والتغطية والفترة المرجعية.

#### 8- ملاءمة البيانات الشهرية/ربع السنوية لإعداد بيانات ربع سنوية موثوق بها عن إجمالي الناتج المحلي.

- إجراء مسح دون سنوية للمنشآت/المشروعات للحصول على مؤشرات مفصلة ربع سنوية/شهرية متنسقة مع البيانات السنوية عن أهم مجموعات الصناعات (مثل مستوى الرقم الواحد في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية).
- توافر أساس سليم في البيانات والمؤشرات الشهرية/ربع السنوية لإعداد مكونات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي.

#### 9- إجراء مسح مخصصة عند الضرورة لسد ثغرات البيانات.

- إجراء مسح مخصصة عند اللزوم لتكملة المسوح المنتظمة.

#### 10- عالية برامج جمع البيانات بالقدر الكافي وسماحها بالتنوع لاستيعاب التطورات الجديدة في مصادر البيانات.

- عقد اجتماعات دورية مع مجتمع الأعمال من أجل تحديد التطورات الجديدة التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد الحسابات القومية.
- متابعة الصحافة والدراسات البحثية للحصول على معلومات عن الأنشطة التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد الحسابات القومية.
- متابعة المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الدولية لرصد التغيرات التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد الحسابات القومية.
- تشاور جهاز إعداد البيانات مع الأجهزة التي توفر البيانات للتيقن من التغيرات في العمليات الإدارية التي قد تؤثر على الإحصاءات.

#### 3-1-2 اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعاريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد المطلوب.

#### 1- اقتراب البيانات المصدرية من التعاريف والنطاق والتصنيفات والتقييم ووقت القيد اللازمين.

- اتساق البيانات المصدرية مع التعاريف والنطاق والتصنيفات في إحصاءات الحسابات القومية، وإجراء اختبارات تجريبية لضمان سماح البيانات التي تم جمعها بإعداد تقديرات وفق المبادئ التوجيهية الدولية.
- اتساق البيانات المصدرية مع وقت القيد والفترات المرجعية في إحصاءات الحسابات القومية وتقييمها.
- اقتراب السجلات الإدارية المستخدمة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية بدرجة معقولة من الشروط المنهجية لتلك الإحصاءات.

## 2- توفير تغطية ملائمة للأنشطة الاقتصادية من خلال برامج جمع البيانات.

- جودة تغطية جميع مصادر البيانات لمجموع الأنشطة الاقتصادية (من حيث القيمة المضافة)، وذلك بتغطية 80% على الأقل من الأنشطة الاقتصادية.
- جودة تغطية الأنشطة (من حيث القيمة المضافة) في أهم مجموعات الصناعات (مثل مستوى الرقم الواحد في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية).

### 3-1-3 حداثة البيانات المصدرية.

#### 1- إتاحة تلقي البيانات في الوقت المناسب من خلال برامج جمع البيانات.

- ملائمة الجداول الزمنية لجمع البيانات ومعالجتها للوفاء بالحدثة والدورية في نشر إحصاءات الحسابات القومية.
- إحاطة المجيبين علماً بالمواعيد المحددة للإبلاغ.
- استخدام الجهاز المنتج للبيانات لإجراءات متابعة صارمة لضمان تلقي البيانات المصدرية في الوقت المناسب.

### 2-3 تقييم البيانات المصدرية

- تقييم البيانات المصدرية بصفة منتظمة.

- #### 1-2-3 التقييم المنتظم للبيانات المصدرية – بما فيها بيانات التعداد السكاني والمسح بالعينة والسجلات الإدارية – وذلك مثلاً من حيث التغطية وأخطاء العينة وأخطاء الاستجابة والأخطاء خارج المعاينة؛ ومتابعة نتائج التقييم وإتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.

#### 1- التقييم المنتظم لدقة البيانات المأخوذة من المسوح.

- متابعة المعلومات المتعلقة بأخطاء المعاينة على أساس منتظم في كل مسح من المسوح التي يتم إجراؤها، وكذلك توافر المعلومات المتعلقة بالأخطاء خارج المعاينة (أخطاء عمليات المسح، وجوانب التحيز الإحصائي، وازدواج عناصر في قائمة وحدات المعاينة (overcoverage) أو إسقاط عناصر منها (undercoverage)، وعدم دقة التصنيف، وأخطاء معالجة البيانات، وعدم الإجابة).
- تحليل البيانات المصدرية في سياق عمليات التعديل، وتضمن جميع التغييرات المهمة المأخوذة من أحدث البيانات في إحصاءات الحسابات القومية وفق دورة تعديل تمنع تراكم التعديلات على امتداد فترات زمنية طويلة.
- تحديد القيم المتطرفة وغيرها من الفروق غير المعتادة في الإجابات الدورية الواردة من فرادى وحدات المسح من خلال إجراءات المراجعة المطبقة، وتأكيد القيم المتطرفة مع المجيبين وتحديث السجلات لإثبات التأكد من تلك القيم.

- تقييم آثار التغييرات التي يتم إدخالها على الاستبيانات الخاصة بتقديرات المسح.
- تدقيق المسوح/التعدادات للتحقق من دقة فرادى بيانات المسح.
- تحليل البيانات المصدرية لتصحيح الإبلاغ بأقل من الواقع/عدم الدقة في الإبلاغ، وخصوصا لتحري ما يلي:
  - التوافق الزمني
  - الاتساق مع البيانات المصدرية الأخرى ذات الصلة.
- التقييم المنتظم لدقة المعلومات المأخوذة من البيانات الإدارية وغيرها من المصادر التكميلية.
- التقييم المنتظم لدقة إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات تجارة البضائع وإحصاءات الأحجام والأسعار وغيرها من المصادر الثانوية المستخدمة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية.

### 3-3 الأساليب الإحصائية

– توافق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع الإجراءات الإحصائية السليمة.

#### 3-3-1 استخدام أساليب إحصائية سليمة للتعامل مع مصادر البيانات عند إعداد البيانات.

##### 1- سلامة إجراءات إعداد البيانات.

- وجود إجراءات لإعداد البيانات تقلص عبء معالجة أخطاء مثل أخطاء الترميز والمراجعة والجدولة.
- قصر تعديلات سجلات الوحدات على الحالات التي تتوافر فيها مبررات واضحة لذلك (مثل حالات عدم الاستعاضة عن القيم المتطرفة أو تعديلها ما لم يكن لذلك ضرورة واضحة).
- الاستناد إلى إجراءات سليمة في احتساب البيانات وتعديلها لمراعاة عدم الاستجابة.
- استخدام المعلومات الثانوية ومعلومات القواعد المعيارية بصورة ملائمة في إعداد تقديرات المجتمع الإحصائي.

##### 2- اتخاذ تدابير ملائمة لإقرار البيانات المصدرية.

- استخدام أساليب سليمة لتعديل البيانات حسب المشاهدات الإحصائية الناقصة في جمع البيانات الإحصائية.
- اتباع المبادئ التوجيهية عند إجراء تعديلات للتعويض عن إسقاط عناصر من قائمة وحدات المعاينة و/أو خروج وحدات من المجتمع الإحصائي عن النطاق، واشتقاق عوامل تقدير إجمالي من العينات بصورة علمية استنادا إلى تصميم العينة.

#### 3-3-2 استخدام أساليب إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (كتعديل البيانات وتحويلها، والتحليل الإحصائي).

**1- استخدام أساليب سليمة للتعديل لتحقيق اتساق البيانات المصدرية مع شروط إحصاءات الحسابات القومية.**

- اتباع منهج مفصل قائم على النظر في كل حالة على حدة في الإجراءات الإحصائية المستخدمة لتضمين الأنشطة غير المشاهدة إحصائياً (بما في ذلك الأنشطة غير الرسمية والأنشطة الخفية والأنشطة غير المشروعة) باستخدام مصادر محددة، تكون أوثق من سواها ارتباطاً بالمتغيرات المقدره وذات صلة بالفترة المرجعية.

**إجراءات منهج الإنتاج**

**2- إعداد تقديرات المخرجات عند مستوى كاف من تفاصيل بيانات الصناعات.**

- إعداد تقديرات المخرجات على الأقل على مستوى جميع أقسام التصنيف (مثل مستوى الرقمين في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC))، ومن المفضل أن يكون على مستوى المجموعة (الثلاثة أرقام) أو مستوى الفئة (الأربعة أرقام).

**3- إعداد تقديرات الاستهلاك الوسيط عند مستوى كاف من التفاصيل.**

- إعداد تقديرات الاستهلاك الوسيط على الأقل على مستوى جميع أقسام التصنيف (مثل مستوى الرقمين في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC))، ومن المفضل أن يكون على مستوى المجموعة (الثلاثة أرقام) أو مستوى الفئة (الأربعة أرقام).

**4- مراقبة الاعتماد على النسب الثابتة المشتقة من قواعد معيارية أو من مصادر أخرى.**

- وجوب استخدام النسب الثابتة التي تصل مددها إلى أكثر من خمس سنوات استخداماً محدوداً (أقل من 20%) في التقدير الكلي للقيمة المضافة.
- وجوب استخدام النسب الثابتة التي تصل مددها إلى أكثر من خمس سنوات استخداماً محدوداً في تقديرات القيمة المضافة في أهم مجموعات الصناعات (مثل مستوى الرقم الواحد في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية).

**5- استخدام أساليب إحصائية سليمة لمعالجة القضايا التي تتعلق على وجه الخصوص بإعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي.**

- المساكن التي يشغلها مالكوها: تقييم المخرجات باعتبارها القيمة الإيجارية المقدره التي يدفعها الساكنون في سكن مماثل.

**الأعمال قيد الإنجاز: معاملة البنود التالية كأعمال قيد الإنجاز:**

- المحاصيل النامية.
- الأشجار القائمة.
- أرصدة الأسماك.
- الماشية المرباة لأغراض إنتاج الأغذية.
- مشاريع التشييد الكبيرة.

- مخرجات المعدات الكبيرة كالسفن.

• **تعديل تقييم المخزونات:**

- تعديل بيانات المخرجات لمراعاة مكاسب/خسائر الحيازة المتحققة عن المخزونات في حالة استخدام بيانات المخزونات في وضع تقديرات المخرجات.
- تعديل بيانات الاستهلاك الوسيط لمراعاة مكاسب/خسائر الحيازة المتحققة عن المخزونات في حالة استخدام بيانات المخزونات في وضع تقديرات الاستهلاك الوسيط.

• **استهلاك رأس المال الثابت:** استخدام طريقة الجرد المستمر باعتبارها الأساس النظري لتقدير استهلاك رأس المال الثابت.

• **الأساس النقدي مقارنة بأساس الاستحقاق:** تحويل بيانات الأساس النقدي إلى بيانات أساس الاستحقاق بعزوها إلى الفترة التي تتعلق بها، لا سيما في حالة البيانات المتعلقة بما يلي:

- الضرائب والإعانات على المنتجات.
- بيانات الإيرادات الحكومية.
- بيانات الإنفاق الحكومي.

• **6- اتباع إجراءات سليمة في إعداد مقاييس حجم إجمالي الناتج المحلي.**

• **طريقة المؤشر المزدوج:** استخدام مخفضات/مؤشرات أسعار مناسبة في خفض ما يلي:

- بيانات المخرجات على الأقل عند مستوى الرقمين في تصنيف الأنشطة.
- بيانات الاستهلاك الوسيط على الأقل عند مستوى الرقمين في التصنيف.

• **طرق المؤشر الوحيد:**

- ضرورة توافر التمثيل في معامل استقراء الأحجام في حالة استخدام مؤشرات إنتاج/بيانات أحجام في استقراء بيانات القيمة المضافة.
- عدم استخدام بيانات أسعار المخرجات أو المدخلات في إجراء خفض مباشر في بيانات القيمة المضافة المدرجة بالأسعار الجارية.

• **تقدير مقاييس أحجام الضرائب/الإعانات على الإنتاج عن طريق تطبيق الأسعار الضريبية لسنة الأساس على حجم المعاملات الخاضع لضريبة مخصصة/ إعانة مخصصة أو عن طريق استقراء بيانات الضرائب/الإعانات لسنة الأساس باستخدام معامل استقراء أحجام يطبق على المعاملات الخاضعة لضريبة مخصصة/دعم مخصص.**

• **تقدير حجم مخرجات الهوامش التجارية عن طريق تطبيق معدلات الهامش لسنة الأساس على حجم المبيعات المناظر أو عن طريق استقراء بيانات الهوامش التجارية لسنة الأساس باستخدام معامل استقراء أحجام يطبق على المبيعات.**

• **قياس التغير في الحجم:**

- قياس التغير في حجم إجمالي الناتج المحلي باستخدام مؤشرات سنوية متسلسلة
- وفي حالة عدم توافر ما سبق، تغيير سنة الأساس استنادا على أقل تقدير إلى فترات طول الواحدة منها خمس سنوات.

## إجراءات منهج النفقات

### 7- اشتقاق تقديرات حجم إجمالي الناتج المحلي حسب مكونات الإنفاق اشتقاقاً مستقلاً.

- اشتقاق ما يلي، على وجه الخصوص، اشتقاق مستقلاً (أي ليس كبند متبوع):
  - إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي
  - إجمالي تكوين رأس المال الثابت
  - التغيرات في المخزونات

### 8- إعداد تقديرات الإنفاق باستخدام تصنيفات مفصلة.

- إعداد بيانات إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي عند مستوى الرقم الواحد في التصنيف الملائم (كتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض) على الأقل.
- إعداد بيانات إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي عند مستوى الرقم الواحد في التصنيف الملائم (كتصنيف وظائف الحكومة) على الأقل.
- إعداد بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة وحسب نوع الأصول.
- إعداد بيانات التغيرات في المخزونات حسب الأنشطة وحسب نوع المخزونات.

### 9- مراقبة الاعتماد على النسب الثابتة المشتقة من قواعد معيارية أو من مصادر أخرى.

- استخدام النسب الثابتة التي تعود تواريخها إلى أكثر من خمس سنوات مضت استخداماً محدوداً (أقل من 20%) في التقديرات الكلية لكل فئة من أهم فئات النفقات (الإنفاق النهائي للأسر، والإنفاق النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر، وتكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات وصادرات وواردات السلع والخدمات).

### 10- استخدام أساليب سليمة لمعالجة القضايا الخاصة بإعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي.

- استبعاد المبيعات العارضة من الإنفاق النهائي الحكومي.
- إدراج مصروفات المقيمين في الخارج ضمن إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي وضمن الواردات.
- استبعاد مصروفات غير المقيمين في الاقتصاد المعني من إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي وإدراجها ضمن الصادرات.
- إدراج النفقات على البنود التي تعتبر مستودعاً للقيمة (مثل المجوهرات والأعمال الفنية) ضمن تقديرات النفائس.

### 11- اتباع إجراءات ملائمة في إعداد مقاييس حجم مكونات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي.

- استخدام مؤشرات أسعار/مخفضات مخصصة في خفض بيانات مكونات إجمالي الناتج المحلي على الأقل عند مستوى الرقم الواحد في التصنيفات المناظرة.
- اتساق المخفض الضمني لاستهلاك الأسر مع مؤشر أسعار المستهلكين.
- اشتقاق بيانات إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي عن طريق خفض بيانات مكونات تكلفة المخرجات الموجهة للاستهلاك النهائي.
- استخدام طرق صحيحة في اشتقاق مقاييس أحجام التغيرات في المخزونات (مثل عدم خفض التغيرات المدرجة بالأسعار الجارية).

#### الأساليب المحددة لإعداد البيانات ربع السنوية

- 12- توافق الأساليب المحددة لإعداد البيانات ربع السنوية مع الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.**
- اتباع أسلوب ملائم من أساليب المقارنة بالقواعد المعيارية (مثل أسلوب دينتون (Denton)) في ضم التقديرات السنوية إلى المؤشرات ربع السنوية.
  - اشتقاق السلاسل ربع السنوية من البيانات المصدرية المعدلة موسمياً باستخدام نظام إعداد البيانات ربع السنوية المعني، وبذلك يتم توفير تقديرات ربع سنوية غير معدلة.
  - استخدام إجراءات متعارف عليها دولية (برنامج الكمبيوتر الخاصة بالتعديلات الموسمية (X-12) أو برنامج "انحدار السلاسل الزمنية مع وجود ضوضاء متوسط حسابي متحرك متكامل ذي انحدار ذاتي ومشاهدات إحصائية ناقصة وقيم متطرفة" (TRAMO)/برنامج "استخلاص الإشارات في السلاسل الزمنية للمتوسط الحسابي المتحرك المتكامل ذي الانحدار الذاتي" (SEATS) أو أي برامج كمبيوتر أخرى تستخدم أساليب مشابهة) في التعديل الموسمي لتقديرات الحسابات القومية ربع السنوية.

#### 4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها

- التقييم المنتظم للنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها.

#### 1-4-3 التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك.

##### 1- إقرار النتائج الوسيطة بمضاهاتها بالبيانات المستقلة الأخرى.

- التثبت من البيانات المعدة المأخوذة من أهم المصادر المستخدمة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية بمضاهاتها بمصادر بيانات مستقلة أخرى.

#### 2-4-3 تقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتقصيها.

##### 1- التقصي المنتظم للاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة واتخاذ إجراءات لإزالة تلك الاختلافات.

- وجود إجراءات تشمل النظام بكامله للتقييم المنتظم للاختلافات الإحصائية المحتملة في البيانات الوسيطة.
- إجراء التعديلات الملائمة من أجل إزالة الاختلافات الإحصائية.

### 3-4-3 تقصّي الاختلافات الإحصائية والمؤشرات المحتملة الأخرى للمشكلات في المخرجات الإحصائية

1- **تقصّي الاختلافات الإحصائية، إن وجدت، بين مكونات إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط ومكونات إجمالي الناتج المحلي حسب بنود الإنفاق.**

- استعمال إطار العرض والاستخدام في تقصّي الاختلافات الإحصائية وتحقيق الاتساق في المخرجات الإحصائية.
- وفي غياب ما سبق، وجوب الإدراج الصريح لأي اختلاف إحصائي بين مكونات إجمالي الناتج المحلي حسب نشاط الإنتاج ومكونات إجمالي الناتج المحلي حسب بنود الإنفاق.

2- **تقصّي المؤشرات الأخرى للمشكلات.**

- إقرار البيانات بمضاهاتها بتقديرات غير رسمية (مثل تقديرات واردة من وحدات حكومية، أو جامعات، أو منظمات غير حكومية، أو منظمات دولية) تستخدم افتراضات وطرقا مقبولة وتختلف اختلافا كبيرا عن التقدير الرسمي لإجمالي الناتج المحلي.
- إجراء دراسات لضمان بقاء التحيز في تقدير إجمالي الناتج المحلي في حدود لا تذكر واستقرار ذلك التحيز بمرور الوقت.

### 3-5 دراسة التعديلات

- تتبع مسار عمليات التعديل باعتبارها مقياسا للموثوقية، وتمحيصها لاستخلاص ما قد تتطوي عليه من معلومات.

3-5-1 دراسة التعديلات وتحليلها على أساس منظم واستخدامها داخليا للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضا البند 3-4-3).

1- **الاضطلاع بدراسات التعديل على أساس منظم.**

- تقييم الدراسات للتقديرات الأولية مقارنة بالتقديرات المعدلة أو النهائية على مدى فترة زمنية معينة واشتمال تلك الدراسات على ما يلي:
  - دراسات الكم (معدل تواتر التعديلات وعدد السلاسل الزمنية المعدلة)
  - دراسات اتجاه التعديلات وحجمها.
- إجراء دراسات الاتجاهات طويلة الأجل في نمط التعديل دوريا لتحديد التعديلات المتحيزة تحيزا منتظما.
- تقصّي الدراسات لمصادر الخطأ والسهو والتقلبات في البيانات وشرح طرق تعديل البيانات.

2- **الاضطلاع بإجراءات لتضمين نتائج دراسة التعديلات في عملية إعداد البيانات.**

- استخدام نتائج دراسة التعديلات لتحديد أفضل دورة تعديل تكون بوجه عام مدفوعة بمدى توافر مصادر البيانات الرئيسية.

- استخدام نتائج دراسة التعديلات لتحسين برامج جمع البيانات الأولية وبرامج جمع البيانات للفترات اللاحقة (مثل إجراء تحليل منتظم لما يتم التوصل إليه من حالات استمرار عدم دقة الإبلاغ من المشروعات واستخدام النتائج في أعمال المراقبة الداخلية للجودة).
- فحص السلاسل الزمنية للتعديلات على بيانات المخرجات لتحديد الاتجاهات طويلة الأجل في أنماط التعديل، وإجراء تعديلات ملائمة تعكس نمط التعديل المتنبأ به وقت وضع التقديرات الأولية من أجل تعزيز دقة البيانات.
- حفظ الوثائق الملائمة عن التعديلات حفظاً جيداً، واشتمالها على وصف لأسباب التعديلات والطرق المستخدمة لتضمين مصادر البيانات الجديدة وطريقة تعديل البيانات.

#### 4- المنفعة

اتساق الإحصاءات التي تصدر بدرجة كافية من الدورية والحدثة، واتباع سياسة واضحة في إجراء التعديلات عليها.

#### 4-1 الدورية والحدثة

- اتباع معايير النشر المتعارف عليها دولياً فيما يتعلق بالدورية والحدثة.

#### 4-1-1 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالدورية.

1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بمعدل دورية الإحصاءات.

- إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي كل ربع سنة (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي سنوياً (النظام العام لنشر البيانات).

#### 4-1-2 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالحدثة.

1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بحدثة السلاسل الإحصائية.

- نشر تقديرات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية في غضون ثلاثة أشهر من نهاية ربع السنة المرجعي (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر تقديرات إجمالي الناتج المحلي السنوية في غضون فترة من ستة إلى تسعة أشهر من نهاية السنة المرجعية (النظام العام لنشر البيانات).

#### 4-2 الاتساق

- اتساق الإحصاءات داخل مجموعة البيانات عبر الفترات الزمنية ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى.

#### 4-2-1 اتساق الإحصاءات داخل مجموعة البيانات المعنية.

## 1- اتساق السلاسل الإحصائية اتساقا داخليا.

- اتساق الحسابات القومية اتساقا داخليا.
- اتساق مجموعة من تقديرات إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط وحسب مكونات الإنفاق تتسم بالاتساق.
- وفي غياب ما سبق، عدم بلوغ الاختلاف الإحصائي بين هذه التقديرات مقدارا كبيرا واستقراره بمرور الوقت.
- الحصول على بيانات مماثلة ومتسقة عن معدلات النمو من سلاسل بيانات إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط وسلاسل بيانات إجمالي الناتج المحلي حسب فئات الإنفاق.
- توافق مجموع عرض السلع والخدمات مع مجموع الاستخدامات المشتق بشكل مستقل.
- الاتساق بين تقديرات إجمالي الناتج المحلي الموضوعه بالأسعار الجارية، ومقاييس الحجم، والمخفضات (الضمنية) وفق إطار "القيمة = الحجم × السعر".
- اتساق تقديرات إجمالي الناتج المحلي مع التقديرات السنوية.
- تطابق المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة في إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية والتقديرات السنوية.
- اتساق تقديرات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية مع التقديرات السنوية.

## 4-2-2 اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة.

### 1- اتساق السلاسل الإحصائية عبر الفترات الزمنية.

- توافر بيانات سلاسل زمنية منسقة تغطي فترة زمنية ملائمة (خمس سنوات على الأقل).
- إعادة تركيب السلاسل التاريخية عن أطول فترة ماضية معقولة عند إدخال تغييرات على البيانات المصدرية أو على المنهجية أو الأساليب الإحصائية.
- إدراج ملاحظات منهجية مفصلة تحدد وتشرح أهم الانقطاعات في السلاسل الزمنية وأسباب تلك الانقطاعات، وكذلك التعديلات التي تتم للحفاظ على الاتساق عبر الفترات الزمنية.
- شرح التغييرات غير العادية في الاتجاهات الاقتصادية في النص التحليلي المدرج في المطبوعة المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.

## 4-2-3 اتساق البيانات أو إمكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى.

### 1- اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها مع أطر إحصائية أخرى.

- اتساق إحصاءات الحسابات القومية بشكل عام مع إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة وغيرهما من الأطر الإحصائية، حسب مقتضى الحال.

## 4-3 سياسة وممارسات التعديل

- اتباع إجراءات منتظمة ومعلنة لتعديل البيانات.

#### 1-3-4 اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في عمليات التعديل.

1- اتباع نمط واضح يتم إبلاغ مستخدمي الإحصاءات به في ممارسات التعديل (مثل تعديل بيانات التقديرات الأولية، والتعديل لمراعاة الأوزان الترجيحية، والتعديل لمراعاة التغييرات في المنهجية).

- وجود دورة تعديل محددة سلفا ومستقرة بدرجة معقولة من سنة إلى أخرى.
- إعلان دورة التعديل للجمهور.
- شرح الأسباب التي تستند إليها الدورة (مثل مدى توفير البيانات المصدرية، وتوقيت التعديلات مع مجموعات البيانات ذات الصلة، وتوقيت إعداد وثائق السياسات الاقتصادية المهمة).
- إدراج وثائق ملائمة عن التعديلات في مطبوعة السلاسل الإحصائية المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- إعلان التعديلات التي تتم خارج نطاق الدورة العادية للجمهور عندما تقتضي الضرورة إجرائها (مثلا، بسبب اكتشاف بيانات مصدرية جديدة أو اكتشاف أخطاء).

#### 2-3-4 التحديد الواضح للبيانات الأولية و/أو المعدلة.

1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة الأولية للبيانات المعنية.

- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى كانت البيانات المعنية أولية، عند نشر تلك البيانات.

2- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة المعدلة للبيانات المعنية.

- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى تم تعديل البيانات المعنية، عند نشر تلك البيانات.

#### 3-3-4 علانية الدراسات والتحليلات المتعلقة بعمليات التعديل (راجع أيضا البند 1-5-3).

1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بنتائج عمليات تعديل الإحصاءات ودراسات التعديل.

- قياس التعديلات وتقييمها وشرحها في المطبوعة الإحصائية المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- نشر تحليل الفروق بين البيانات المعدلة والبيانات الأولية في حالة المجلات الرئيسية للسماح بإجراء تقييم لموثوقية البيانات الأولية.

#### 5- سهولة الاطلاع

توافر البيانات والبيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها.

#### 1-5 سهولة الاطلاع على البيانات

- عرض الإحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة، وملاءمة أشكال النشر، وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد.

### 1-1-5 عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجدول والرسوم البيانية).

#### 1- تناسب عرض الإحصاءات مع احتياجات مستخدميها.

- نشر بيانات الحسابات القومية بطريقة واضحة ونشر رسوم بيانية وجدول مع البيانات لتيسير التحليل.
- نشر مجموعات بيانات ذات مستويات تفصيل مختلفة (التجزئة).
- إدراج تحليل لتطورات الفترة الجارية عند نشر البيانات.
- نشر التقديرات عند مستوى مفصل مصحوبة بسلاسل زمنية.
- نشر سلاسل الحسابات القومية ذات الصلة وفق شكل معدل موسمياً.

### 2-1-5 ملاءمة وسائط النشر وشكله.

#### 1- نشر الإحصاءات في أشكال تناسب احتياجات مستخدميها.

- نشر الإحصاءات بطرق تيسر إعادة النشر في وسائل الإعلام (مثلاً، في شكل نشرات إعلامية).
- نشر إحصاءات أشمل و/أو أكثر تفصيلاً أيضاً في شكل مطبوع و/أو إلكتروني.
- إمكان الاطلاع على الإحصاءات الجارية والسلاسل الزمنية الأطول (ربما مقابل رسم) عن طريق قاعدة بيانات إلكترونية يديرها جهاز إنتاج البيانات المعني أو تدار نيابة عنه.

### 3-1-5 نشر الإحصاءات بناء على جدول زمني معن سلفاً.

#### 1- نشر الإحصاءات بناء على الجدول الزمني المعن سلفاً.

- وجود جدول زمني يعلن مقدماً تواريخ نشر الإحصاءات.
- نشر الإحصاءات في المواعيد المحددة بدقة، أي وفقاً للجدول الزمني المعن سلفاً.

### 4-1-5 إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

#### 1- إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

- إعلام الجمهور بالإحصاءات الجاري نشرها وبإجراءات الاطلاع عليها (مثلاً، عن طريق شبكة الإنترنت أو المطبوعات).

- إتاحة الإحصاءات بصورة متزامنة لجميع مستخدميها الراغبين في الاطلاع عليها.
- فرض حظر لمنع الإفصاح المبكر للجمهور عند إعطاء شرح مسبق للصحافة.

#### 5-1-5 إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام عند الطلب.

##### 1- إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام لمستخدميها عند الطلب.

- إتاحة الإحصاءات العامة الأخرى عند الطلب، وذلك إضافة إلى الإحصاءات المنشورة بانتظام.
- إمكان توفير جدولة مصممة حسب رغبات المستخدم (ربما مقابل رسم) لتلبية طلبات معينة.
- إعلان توافر الإحصاءات الإضافية وإجراءات الحصول عليها.

#### 2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية

- إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة.

#### 1-2-5 إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، وشرح الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

##### 1- إعطاء معلومات ملائمة من خلال البيانات الوصفية عن معنى البيانات وعن المنهجية المستخدمة في جمعها ومعالجتها.

- نشر وثيقة شاملة عن المصادر والأساليب وتحديث تلك الوثيقة بانتظام، شاملة ما يلي:
  - معلومات عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات وطرق إعداد الإحصاءات، والأساليب الإحصائية، وغيرها من الجوانب والإجراءات المنهجية المهمة.
  - الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.
  - معلومات عن مصادر المسوح، مثل خصائص المسح (معدلات الرد، ومراقبة المسح، ودراسات الأخطاء خارج المعاينة) وغيرها من سمات المسوح (الطريقة، وإطار العينة، وتصميم العينة، واختيار العينة، وأساليب التقدير والاحتساب، إلخ.) وعن طبيعة مصادر البيانات الإدارية، وأهم الروابط مع نظم البيانات الرئيسية ذات الصلة.

- مراجعة البيانات الوصفية وفق المعيار الخاص لنشر البيانات/النظام العام لنشر البيانات والمنهجيات الموجزة وفق المعيار الخاص لنشر البيانات، وغيرها من الأوصاف ذات الصلة، وتحديثها بانتظام.

- إتاحة البيانات الوصفية للاطلاع بسهولة (مثلاً، من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، أو من خلال مطبوعات إحصائية) وإدراج إشارات تبادلية في نشرات البيانات بشأن توفيرها، والإعلام الواسع عنها بغير ذلك من السبل (مثلاً، في فهارس المطبوعات).

#### 2-2-5 تطويع مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف.

##### 1- إتاحة مختلف مستويات تفصيل البيانات الوصفية للاطلاع عليها لتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات.

- توافر معلومات عامة عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في كتيب) تتعلق بإحصاءات الحسابات القومية (مثلاً، كيفية تحديد موضع البيانات) وإعلان تلك المعلومات.
- توافر معلومات أكثر تخصصاً عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في وثائق مرجعية، أو في ورقات عمل) وإعلان تلك المعلومات.

### 3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين

- إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة.

### 1-3-5 الإعلان عن مسؤول الاتصال المختص بكل مجال.

#### 1- تقديم المساعدة الملائمة لمستخدمي الإحصاءات.

- توافر الخدمة والمساندة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة لمستخدمي الإحصاءات.
- التعريف في جميع النشرات الإحصائية بمسؤولي الاتصال المختصين بالرد على الاستفسارات الواردة بالبريد أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.
- توافر مادة لتعزيز الوعي باستخدام الإحصاءات (مثلاً، للمدارس ومؤسسات البحوث).
- الإعلان الكافي عن قنوات الاطلاع التي يمكن أن يحصل العملاء على المعلومات الإحصائية من خلالها.
- متابعة المساعدة المقدمة لمستخدمي الإحصاءات ومراجعتها بصورة دورية (مثل وقت الرد على الطلبات الواردة بالبريد الإلكتروني).

### 2-3-5 توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك توفير معلومات عن أي تغييرات.

#### 1- توفير فهارس المطبوعات والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات.

- توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات، وتحديث ذلك كله بانتظام (مثلاً، كل عام إذا لزم الأمر).
- الإفصاح بوضوح عن أسعار المنتجات والخدمات الإحصائية وتقديم المساعدة في إصدار طلبات الشراء.